الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
24 January 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتنز-جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-67311 (A)
0067311

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/55/119، A/55/156، A/55/162-S/2000/715 و A/55/257-S/2000/766؛ A/C.3/55/L.3-L.5)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/55/68-S/2000/377، A/55/126، A/55/133-S/2000/682، A/55/257-S/2000/766، A/55/260-S/2000/108، A/55/326-S/2000/834 و A/55/375)

١ - **السيد حاجيارجيرو** (قبرص): أكد على أهمية إيجاد نظام قانوني دولي شامل لدى الرد على الأخطار التي تشكلها عمليات الجريمة المنظمة التي يزداد تعقيدها. وقال إنه لذلك يرحب بجهود المنظمة الكبيرة في مجال منع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات، بما في ذلك إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة والتوصل إلى صيغة نهائية لمشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وكذلك البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها. وقال إن حكومته صدقت على اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال زيادة التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة الجنائية، وشاركت في الاتفاقيات الأوروبية ذات الصلة. وأبرمت اتفاقات ثنائية تهدف بصورة خاصة إلى مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقال إن قبرص تستضيف ضباط اتصال بدوام كامل من ١٧ بلداً وتتعاون مع الإنتربول وغيره من الوكالات.

٢ - وأردف يقول إنه نظراً لأن قبرص هي مركز مالي رئيسي بعيد عن الشاطئ، اتخذت سلطاتها تدابير موسعة لمعالجة غسل الأموال. وتم إحداث إطار تشريعي مناسب، كما تم إنشاء آليات مناسبة للتنفيذ وإنفاذ القوانين لكل من القطاعين العام والخاص، وتم إصدار توجيهات إلزامية بشأن الضوابط الوقائية وأعطيت هذه التوجيهات إلى القطاع المصرفي، وما زال هناك حوار يجري مع المجموعات المشتركة في المسائل المعنية، كالمحامين والمحاسبين وغيرهم، وتم تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، مثلاً مع مجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغير ذلك من الوكالات الأجنبية.

٣ - وأعرب عن مشاركته للرأي القائل إن مشكلة المخدرات لها آثار عالمية وتشكل خطراً جسيماً على جميع البلدان وتستدعي تنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة تجارة المخدرات. غير أنه يجب أيضاً القيام على نحو عاجل بمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة، كالفقر والاضطرابات وحالات عدم التوازن الاجتماعي- الاقتصادي، والبطالة، والافتقار إلى الفرص في التعليم، والاستبعاد الذي يسود غالباً في المجتمعات الحضرية. ويجب أن يترافق العمل الفعال لخفض تعاطي المخدرات مع الجهود المبذولة لخفض إنتاج المحاصيل من خلال التنمية البديلة والاستعاضة عن المحاصيل وكذلك برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي الموجهة إلى مدمني المخدرات. كما يجب تعزيز الشرطة والتعاون القضائي بغية تعقب أولئك الذين يبغون الربح من بيع المخدرات.

٤ - ومضى يقول إن برنامج العمل العالمي الذي تم وضعه في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة يوفر أساساً لمعالجة مشكلة المخدرات من خلال صياغة سياسات وأهداف محددة. وينبغي للحكومات، يدعمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أن تُجمِّع قاعدة بيانات مشتركة بشأن الأنماط والاتجاهات في مجال إساءة استعمال المخدرات، بما في ذلك أفضل ممارسات المنع والمعالجة وإعادة التأهيل.

٥ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من القلة النسبية في استعمال المخدرات في قبرص، فإن حكومته لا تقلل من أهمية الخطر وقد وضعت سياسة وطنية لمكافحة المخدرات وكذلك شرعت في حملة إعلامية. وتم تشكيل لجنة وطنية لتنسيق الوقاية والمعلومات، وفي عام ١٩٩٦ تم وضع سياسة وطنية لمنع الاتكال على المخدرات ومعالجة الأشخاص الذين يتكلون عليها، وانطوت هذه الاستراتيجية، في جملة أمور، على إنشاء مجلس وطني لمكافحة المخدرات، واستراتيجيات الوقاية على المستويات الابتدائية والثانوية والجامعية للتعليم، ودراسة مشكلة المخدرات ككل داخل البلد. وكجزء من جهود قبرص الدولية، نظمت شرطة قبرص في أيار/ مايو ١٩٩٨ اجتماعاً إقليمياً أولياً في قبرص لضباط الاتصال في مجال المخدرات القادمين من بلدان مجاورة وكذلك لممثل من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

٦ - وأردف يقول إن من الضروري أن تُعطى آليات مكافحة أسباب وعواقب الجريمة وإساءة استعمال المخدرات الموارد للوفاء بأهدافها، ونظراً لأن تدويل هذه المشكلة جعل تحقيق تعاون دولي أكبر أمراً أساسياً، يجب تعبئة الموارد على نطاق عالمي من أجل هذا المجهود المشترك. وقال إن معايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات صلة الآن أكثر من أي وقت مضى، وإن معايير العدالة الجنائية الفعالة، القائمة على حقوق الإنسان والشراكة بين الدول والمنظمات الدولية، ستوفر الأساس لمكافحة الجريمة وإساءة استعمال المخدرات مع تعزيز حكم القانون والحفاظ عليه.

٧ - **السيدة ابرايموفا** (قيرغيزستان): قالت إنها مع البيان الذي ستدلي به قيرغيزستان بشأن البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

٨ - وأضافت قائلة إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها يهدد الأمن القومي في قيرغيزستان. لذلك فإنها ترحب بانعقاد مؤتمر في طشقند في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، الذي يشارك في استضافته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. كذلك فإنها تلاحظ مع التقدير عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أفغانستان في مجال التنمية البديلة وإنها تشجعت لأن زراعة الخشاش في ثلاث مقاطعات أفغانية قد انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة. وفي ذلك السياق أعربت عن الترحيب بقرار مجلس الأمن النظر في مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان في ربيع عام ٢٠٠٠. وأعربت عن تأييد خطة العمل الإقليمية التي أيدتها مجموعة "الستة + اثنان" في ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وتتطلع إلى تنفيذ أحكامها المناسبة الهادفة إلى مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة.

٩ - واستطردت قائلة إن التعاون الدولي والجهود التي تبذلها الدول في مجال مراقبة المخدرات قد تعززت ولكن هناك ما ينبغي عمله بغية تحقيق الأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وإن إساءة استعمال المخدرات ما زالت تشكل خطراً رئيسياً في القرن الحادي والعشرين، وخصوصاً بسبب أثرها في الشباب؛ ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، ٧٥ في المائة من مدمني المخدرات هم دون سن الثلاثين، و ٨ في المائة من الجريمة و ٧٠ في المائة من السرقات يرتكبها مدمنو المخدرات. كذلك فإن من مصادر القلق كون الأفيون (٦٠ في المائة في عام ١٩٩٩) يحل محل الحشيش (٦٥ في المائة في عام ١٩٩٠) بوصفه المخدر المختار. لذلك فإن مراقبة المخدرات أصبحت ذات أولوية وطنية؛ وقد وضعت استراتيجية لمكافحة المخدرات وأُنشئت وكالات خاصة تابعة للدولة بغرض تنفيذ السياسة الوطنية في مجال مكافحة المخدرات وكفالة تحقيق التنسيق فيما بين جميع الوزارات والوكلاء المعنيين في الكفاح ضد المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

١٠ - وأردفت تقول إن الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتعاون هي وسائل أساسية في مراقبة مشكلة المخدرات وإن قيرغيزستان تواصل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في وضع برامج فعَّالة. وإن حكومة بلدها تتفهم تماماً مسئوليتها إزاء شعبها والأجيال المقبلة والمجتمع الدولي، فيما يتعلق باستئصال شرور إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ولهذا السبب فقد شعرت بالسرور للمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية كجزء من مساهمتها في مكافحة المخدرات.

١١ - **السيدة فريتشي** (ليختنشتاين): قالت إن حكومة بلدها تؤيد تأييداً كاملاً جهود المجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، لا سيما الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والفساد، والجريمة المالية. وإن تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر سيمكن بلدان المنشأ، والعبور، والوصول من وضع استراتيجيات مشتركة وتدابير عملية تفوق النهج الثنائي الصرف. فالجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال، التي تتميز بسرعة انتقال الأموال وسرعة إيجاد أدوات جديدة للدفع، توصَف غالباً بأنها في القلب من الجريمة المنظمة. فمعظم الأموال التي يتم غسلها تأتي من الأرباح المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو من الصفقات غير المشروعة الأخرى. وفي حين أن حكومة بلدها ملتزمة بمكافحة هذه الممارسة، من المهم أن لا نخلط جريمة غسل الأموال بمسائل أخرى، كالتنافس الضريبي.

١٢ - ومضت تقول إن ليختنشتاين، لدى الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٩٥، عدَّلت تشريعاتها كي تنسجم مع معايير الاتحاد الأوروبي بأن أدخلت جريمة غسل الأموال في قانون العقوبات واعتمدت تشريعات بشأن الاجتهاد الفني عند قبول الأصول. كما شاركت في أعمال لجنة الخبراء المنتخبة المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال التابعة لمجلس أوروبا واعتمدت تشريعات للحيلولة دون إساءة استعمال الخدمات المالية وذلك، في جملة أمورٍ أخرى، بتعزيز وتحسين الأحكام القائمة في ميادين الاجتهاد، والمقاضاة، والمساعدة القانونية المتبادلة، واتخاذ تدابير بعيدة المدى لإنفاذ القوانين.

١٣ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها اعتمدت أهداف البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، وبذلك ألزمت نفسها رسمياً بمعايير الأمم المتحدة الدنيا لمنع غسل الأموال. وأعربت عن الترحيب بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وعن الرغبة في التوقيع عليها. وقالت إن جهود مكافحة غسل الأموال لا يمكن أن تكون ناجحة إلا من خلال نهجٍ مشترك إزاء تنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً. وإن حكومة بلدها تؤيد تأييداً كاملاً مبادرات وبرامج مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة التي تتضمن التعاون الدولي والحوار، واحترام الإجراءات المتَّبعة، والتعاون مع البلدان المتأثرة بمثل هذه الجرائم بأسلوب شفافٍ وشامل وغير تمييزي. وقالت إن التدابير الإيجابية يجب أن يتم الاعتراف بها على نحوٍ مناسب؛ وإن أي نهجٍ من نهج فرض العقوبات، بما في ذلك وضع القوائم، يتعارض مع روح التعاون الدولي.

١٤ - **السيد منصور** (ماليزيا): أعرب عن القلق من أن النمو السريع في الاتصالات والتكنولوجيا وازدياد عولمة الاقتصاد العالمي وكذلك رفع الحواجز أمام حركة البضائع والناس قد أدت إلى زيادة في الجريمة الدولية والجريمة الاقتصادية وغسل الأموال. وقال إن الجهود التي تبذلها فرادى البلدان لمكافحة هذه الجرائم يعيقها بطء الاتصالات بين البلدان ومع الوكالات الدولية لمنع الجريمة، والاختلافات في التشريعات الوطنية، والمشاكل التي تنطوي عليها التحقيقات عبر الحدود، وحضور الشهود الأجانب إلى المحكمة، وعمليات تسليم المتهمين إلى حكوماتهم وهي ما تنطوي على تعقيد واستهلاك للوقت الطويل.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه ظهرت أيضاً أشكال جديدة للجريمة عبر الوطنية: تجارة الرقيق الحديثة بالبشر، لا سيما بالنساء والأطفال، والصور الإباحية للأطفال على الشبكات الإلكترونية، والتجارة غير المشروعة بالأسلحة النارية. كذلك فإن الإرهاب الدولي الذي تموله حصائل الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة وحالات الاختطاف الدولي من أجل الفدية هي أيضاً في ارتفاع. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده في أن إعلان نابولي السياسي لعام ١٩٩٤ وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ما زال الوثيقة التوجيهية في مجال محاربة الجريمة، وخصوصاً فيما يتعلق بتنسيق وتعزيز التشريعات الوطنية التي تنظم تسليم المتهمين إلى حكوماتهم. وإن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ٢٠٠٠ يستحق أيضاً الاهتمام والمتابعة. وإن حكومة بلده ستواصل أداء دورٍ فعَّال في جهود التعاون الإقليمي والدولي الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وإن بلده ما زالت ملتزمة بجميع الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الإقليمية والثنائية التي تتعلق بالجريمة عبر الحدود الوطنية التي هي طرفٌ فيها وترغب في الدخول في اتفاقاتٍ ثنائية مع أي بلدٍ بغرض مكافحة تجارة المخدرات.

١٦ - ومضى يقول إن نظام الاتصالات الدولية الحديث ينبغي أن يسمح بمزيد من التنسيق والتعاون على جميع مستويات الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية، وخصوصاً فيما يتعلق بتسليم المتهمين إلى حكوماتهم، والاتجار غير المشروع بالسيارات، وتهريب المهاجرين بصورة غير مشروعة. ولذلك الغرض، ينبغي تحسين آليات تقاسم المعلومات والاستخبارات، لأن وجود معلومات وتحليل أكثر كمية وأفضل بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي هما عنصران أساسيان

في مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية. ولا بد أن الاتفاقية المقترحة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، ستكثف التعاون الدولي في ذلك المجال وتجعله أكثر فعالية.

١٧ - واستأنف قائلاً إن ماليزيا تواجه ثلاث مشكلات رئيسية تتعلق بالمخدرات: تهريب المخدرات للاستهلاك المحلي، ومرور المخدرات باتجاه بلدان ثالثة، وإساءة استعمال المخدرات من قبل نسبة ضئيلة من السكان المحليين. وقد صيغت سياسة وطنية للمخدرات لاستئصال الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها، واتُخذت خطوات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لإيجاد جيل خال من المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣، مما قد يُسهم أيضاً في الهدف الدولي المتعلق بتحقيق تخفيض كبير وقابل للقياس في الطلب على المخدرات بحلول سنة ٢٠٠٨.

١٨ - ومضى يقول إن المنظمات غير الحكومية في ماليزيا تقدم نطاقاً واسعاً من برامج المعالجة وإعادة التأهيل لمسيئي استعمال المخدرات. وإن الحكومة شجعت تلك الجهود كما دخلت في حوار مع تلك المنظمات لمناقشة الكيفية التي يمكن بها أن تساعدها على زيادة فعالية أنشطتها الرامية للوقاية من المخدرات وإزالة ازدواجية الجهود.

١٩ - واستأنف قائلاً إنه لا يمكن القضاء على عرض المخدرات غير المشروعة إلا من خلال التعاون الدولي، وقد ركزَّت دورة عام ١٩٩٨ الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات على تدابير القضاء على المحاصيل غير المشروعة وسبل تجنب تحويل المواد الكيميائية إلى صناعة المخدرات غير المشروعة وبرامج خفض الطلب. وإن وفد بلده يؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز الإجراءات المنسقة والجماعية لحل مشكلة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ونظراً لأن ماليزيا طرف موقع على الإعلان المشترك لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥، فستكفل ماليزيا أن تقوم وكالاتها الوطنية ذات الصلة بالتنفيذ الكامل لتوصيات ذلك الإعلان ويشرفها أن توكل إليها الدول الأعضاء الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الاضطلاع بالمشاريع الإقليمية للمعالجة وإعادة التأهيل فيما يتعلق بالمخدرات.

٢٠ - وأردف قائلا إن ماليزيا أصبحت، في أيار/ مايو ٢٠٠٠، عضواً في مجموعة آسيا - المحيط الهادئ بشأن غسل الأموال المنشأة لمكافحة غسل حصائل الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال الجهود التعاونية الإقليمية وتقاسم المعلومات فيما بين البلدان الأعضاء. وعلى الصعيد الوطني، نص قانون المخدرات الخطرة (مصادرة الأملاك) على تجريم غسل حصائل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وأنشأ مصرف ماليزيا المركزي لجنة من الوكالات الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال في القطاع المالي، بما في ذلك تعزيز الوعي العام بغسل الأموال وتدابير مكافحة تلك الجريمة. وقال إن وفد بلده سيواصل تعاونه في جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية ومشكلة المخدرات، ويسرّه أن يشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

٢١ - **السيدة فرانكيل** (إسرائيل): أكدت على أن الطريقة الوحيدة الفعَّالة لمكافحة المد الزائد في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها هو من خلال إنشاء فرقة عمل دولية مكرسة بالكامل لذلك الغرض. وقالت إن هيئة مكافحة المخدرات في إسرائيل هي مسؤولة، على الصعيد الوطني، عن تنسيق الجهود لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وقد وضعت شبكة من الخدمات أسهمت إلى حد بعيد في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وتم مؤخراً اعتماد استراتيجية جديدة أعطت الأولوية لبرامج التدخل التي تستهدف السكان المعرضين للخطر الشديد. وفي حين أن الحكومة تعترف بالحاجة إلى زيادة الجهود للوقاية فإنها ظلَّت ملتزمة بالتدابير الصارمة لإنفاذ القوانين.

٢٢ - وأكدت على الحاجة إلى التركيز على الشباب، وقالت إنه تم وضع برامج وخدمات خاصة للأطفال والمراهقين، لا سيما الذين يُعتبرون عرضة للخطر. وإن أفراد الشرطة يشتركون في أنشطة كالحلقات الدراسية وحلقات العمل الموجهة للشباب بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ويشترك الشباب في نقل الرسالة المناهضة للمخدرات إلى أقرانهم، كما تم تكثيف البرامج التدريبية الموجهة إلى المعلمين وموجهي الرياضة البدنية، واستُخدمت الأنشطة والمباريات الرياضية لنقل رسالة مكافحة المخدرات. كما تم إحداث أنشطة وقائية خاصة للآباء والسجناء، وأتاح أحد المشاريع للسجناء الذين يخضعون لمعالجة لإزالة السمية عنهم بأن يتكلموا عن خبرتهم الشخصية مع الطلاب. ويجري العمل لإيجاد مركز للتوجيه لتنفيذ أنشطة الوقاية على المستوى المحلي والوطني يستهدف "المستعمل من آن لآخر". وتم عقد أسابيع لمناهضة المخدرات في كل سنة في حزيران/ يونيه وكانون الأول/ ديسمبر، ويأتي أسبوع حزيران/ يونيه متلازماً مع اليوم العالمي لمناهضة المخدرات.

٢٣ - وأضافت تقول إن وزارتي الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، ودائرة السجون وهيئة مناهضة المخدرات توفر تشكيلة واسعة من برامج المعالجة وإعادة التأهيل لضحايا المخدرات بوصف ذلك جزءاً من رد شامل يتضمن مساعدة في مجال القانون والإسكان والضمان الاجتماعي والعمالة، وكذلك في مجال المعالجة. أما الراشدون الذين يتم تطهيرهم من السمية بالكامل فيُقبلون في منح للدراسة وللتدريب الفني. وتستعمل دائرة السجون نهجاً كلياً تتكامل فيه المعالجة الطبية والنفسية والاجتماعية والمعالجة الموجهة نحو الأسرة.

٢٤ - واستطردت قائلة إن الاهتمام تركز على توسيع نظام المعالجة للشباب المتأثرين بالمخدرات. وتقوم هيئة مناهضة المخدرات، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بتشغيل جمعية للمعالجة وبيت للشباب ومأوى للأسر. كما تتاح للمراهقين شبكة معالجة متجولة على صعيد البلد كما تم تنظيم أفرقة معالجة للأطفال المعرضين للخطر من جراء مشاكل الإدمان في أسرهم. وواصلت هيئة مناهضة المخدرات رعاية الدراسات والأبحاث الرامية إلى تقييم أعمالها وتوسيع المعرفة النظرية والتطبيقية في مجالات أنشطتها، كبرامج التدخل، وأثر إساءة استعمال المراهقين للمخدرات في الأسرة، ومواقف العمال الاجتماعيين تجاه إساءة استعمال المخدرات، والنزوع إلى الاتكال، وآثار استعمال المخدرات. كذلك تساعد الهيئة

وكالات إنفاذ القوانين وتعزز التشريعات لمنع غسل الأموال. وبالنسبة لهذا الأمر الأخير، تم سن قانون شامل لمنع غسل الأموال في آب/ أغسطس ٢٠٠٠.

٢٥ - وفي محاولة لإشراك الجمهور في الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة، تم تنظيم أنشطة تطوعية لتوليد التعاون بين الجمهور ونظام العدالة الجنائية. ويؤكد مشروع العمل المجتمعي على أهمية المشاركة المدنية في نشاط إنفاذ القوانين، ويشجع المواطنون على التطوع للحرس المدني وتقوم الوحدات المدنية الخاصة حالياً بتجنيد أعضاء لغرض واحد هو مكافحة المخدرات. وقد تبين أن هذا التعاون بين المواطنين والشرطة هو شراكة ذات قيمة في التقليل من الجريمة، لا سيما فيما يتعلق بإساءة استعمال الشباب للمخدرات والكحول.

٢٦ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يشارك في القلق الدولي بشأن خطر المخدرات غير المشروعة في اعتقاد المجتمع الدولي بأن تلك الظاهرة يجب أن تكافح. وإن وفد بلدها تواق لتقاسم معرفته وخبرته مع أي بلد، وأكدت أن التعاون الإقليمي والدولي هو السبيل الوحيد لوقف انتشار خطر المخدرات.

٢٧ - **السيدة دورانت** (جامايكا): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن دول منطقة البحر الكاريبي ترحب بالالتزام الذي أبرم في مؤتمر قمة الألفية بتنفيذ المقررات والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

٢٨ - وأضافت قائلة إن الموقع الاستراتيجي لدول منطقة البحر الكاريبي يزيد من المشاكل التي تنشأ عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فالنقل العابر للمخدرات غير المشروعة عبر تلك المنطقة يشكل خطراً على الأمن الإقليمي، لا سيما بالنظر لصلة هذا النقل بالفساد وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقالت إنه تم اعتماد عدة مبادرات إقليمية وثنائية من أجل تعزيز القدرات الوطنية على المعالجة الفعَّالة للمشاكل المرتبطة بالطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها والاتجار بها. وقد قدمت لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مساعدة ضخمة لدى وضع إستراتيجيات تعاونية وتوفير المساعدة الفنية والتقنية. وحققت المبادرات المشتركة التي شرعت بها آلية التنسيق الكاريبية وآلية التنسيق الإقليمية التابعة لأمانة الجماعة الكاريبية نتائج مشجعة في مجالات الوقاية والمعالجة وخفض الطلب. وخلال السنة الفائتة، اتخذت الجماعة الكاريبية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، خطوات لتحسين تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٦ في مجال إنفاذ القوانين، وخفض الطلب، وغسل الأموال، وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية المتصلة بالمخدرات.

٢٩ - واستطردت قائلة إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، لا سيما بين الشباب، يمكن أن يؤدي إلى تفكك المجتمعات والهياكل الاجتماعية. ويكمن أحد الحلول في النهج المشترك بين القطاعات الذي يُدخل التعليم والصحة في سياسات الاتصال التي تهدف إلى إحداث تغير سلوكي. وقد أُنشئت فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالمخدرات لتكون

بمثابة آلية إقليمية لتنسيق السياسات من أجل مكافحة جميع جوانب تجارة المخدرات في المنطقة. وما زالت لجنة الشؤون القانونية التابعة للجماعة الكاريبية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، تستعرض بنشاط الاتفاق البحري المقترح لمنطقة البحر الكاريبي، وتوجد خطط لعقد أول اجتماع للتخطيط الإستراتيجي للعمليات البحرية في منطقة البحر الكاريبي.

٣٠ - وأضافت قائلة إنه لا يكفي التركيز على خفض العرض والطلب؛ بل يجب أن يُعالج الفقر، والفروق الاجتماعية والاقتصادية، واهتمامات التنمية التي تنشأ من القيود على التجارة الدولية والهياكل الاقتصادية والمالية الدولية غير المواتية. لذلك فإنها ترحب بتركيز الأمين العام على التنمية البديلة، بما في ذلك الإدماج الأفضل لمعظم القطاعات المعرضة للخطر التي تشترك في تجارة المخدرات غير المشروعة في الأنشطة القانونية والاقتصادية القابلة للحياة بطرق منها إنشاء خطط للائتمان، وتنمية الصناعة الزراعية، وتنويع مصادر الدخل. كذلك فإن من المهم تحديد أفضل الاستراتيجيات للوقاية والعلاج التي تتعلق بالبلدان ذات الموارد المالية المحدودة والظروف الاجتماعية والثقافية التي تختلف عما يوجد في العالم المتقدم النمو. وإن التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي هو أكثر الطرق فعالية لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، والتي ما زالت وثيقة الصلة خصوصاً في بيئة تتجه نحو العولمة وتيسِّر تكاثر الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود والتدفقات المالية الدولية غير المشروعة.

٣١ - وأردفت تقول إن الجماعة الكاريبية ترحب باعتماد إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة واستكمال المفاوضات بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وتتطلع إلى إبرام البروتوكولات الملحقة بها. وأعربت عن ترحيبها بالجهود الرامية إلى مساعدة البلدان النامية بجملة أمور منها إحداث حساب خاص تابع للأمم المتحدة لتمويل المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وشجعت على تقديم المساهمات إلى ذلك الصندوق. كما ينبغي أن تُخصص لمركز منع الجريمة على الصعيد الدولي موارد إضافية كي يفي بطلب الدول للمساعدة لدى تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها.

٣٢ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تدعو الدول المنتجة للأسلحة إلى ممارسة مزيد من المراقبة الصارمة والمحاسبة بشأن تصدير الأسلحة لغايات غير مشروعة وترحب بالتقدم المحرز في مكافحة مشكلة الأسلحة الصغيرة وما يتصل بها من أنشطة، كغسل الأموال، بالتعاون مع شركائها الثنائيين والإقليميين في أمريكا الشمالية وأوروبا. كذلك اضطلعت الدول الأعضاء بمبادرات وطنية مختلفة، منها حلقة دراسية تنفيذية لوزراء الأمن الوطني ومفوضي الشرطة بشأن الإستراتيجيات الإقليمية لمناهضة الجريمة، عقدت في كينغستون في عام ١٩٩٩.

٣٣ - **السيد ميلينيفسكي** (أوكرانيا): قال إنه لا يتم إحراز تقدم يُذكر نحو تحسين التعاون الدولي والعمل الوطني في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. فالتحديات غير المعهودة التي يشكلها عالم الجريمة العالمي المتزايد يتبين منها أنه ما من بلدٍ يستطيع لوحده أن يعالج بنجاح مشكلة ازدياد الجريمة عبر الحدود الوطنية. وإن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يعمل

كافة الشركاء الدوليين معاً، وعليهم أن يقيموا شبكة دولية فعَّالة للتعاون التقني والقانوني والقضائي. وإن أوكرانيا، فضلاً عن بناء قدرتها الوطنية، قد طوَّرت على نحوٍ فعَّال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في ذلك الميدان، وهي طرفٌ في أكثر من ١٣٠ اتفاقاً متعدد الأطراف وثنائياً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

٣٤ - ومضى يقول إن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين قد وضع استراتيجية مشتركة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ووفَّر إعلان فيينا مبدأً توجيهياً موثوقاً لإجراءات برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد حرصت أوكرانيا دوماً على أن تكون سياساتها وأنشطتها متفقة مع تلك التي تم تحديدها على المستوى الدولي، وتعمل على نحوٍ مطَّرد من أجل إدماج تلك الوثائق في البرامج الحكومية.

٣٥ - واستأنف قائلاً إن الاتجار بالبشر جريمة لا تُضاهيها في العار إلا ربحيتها. وقد اتُخذت بعض المبادرات المشتركة في ذلك المجال، ومنها حلقة العمل الإقليمية في مجال إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، التي رعتها أوكرانيا والولايات المتحدة، ولا بد أن تشجع نتائجها على مزيدٍ من التعاون الفعَّال وممارسات تقاسم المعلومات فيما بين بلدان الوصول والمنشأ والعبور المعنية.

٣٦ - ومضى قائلاً إنه لا بد للمجتمع الدولي بأسره أن يرد على التحديات الجديدة المتصلة بعملية العولمة، بما في ذلك خطر الإرهاب الإلكتروني. فلدى الحاسوب قدرة على الضرب دون رحمة على أمن الأمم والبلدان ورخائها. وخلال مؤتمر قمة الألفية، دعا رئيس أوكرانيا زعماء العالم إلى النظر في فكرة وضع صكٍ دولي لمكافحة إرهاب الحاسوب.

٣٧ - واستأنف قائلاً إن الجريمة المنظمة تقوض القيم الاجتماعية المشتركة، وتشكل خطراً على الحياة ويمكن أن تهدد استقرار مجتمعٍ بأسره. وأوكرانيا ناشطة في عمل اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في فيينا. ولجعل تدابير إنفاذ القوانين أسرع وأكثر كفاءة، من المفيد جداً تطوير التعاون القضائي المتعدد الأطراف الذي من شأنه أن يساعد على تنفيذ الاتفاقية المقبلة.

٣٨ - **السيد بهاتي** (باكستان): قال إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية يشكلان تحدياً خطيراً للأمن القومي والاستقرار الاجتماعي للدول الأعضاء. ففي عصر العولمة، تستفيد الجريمة المنظمة من التقدم في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ورفع الرقابة عن رأس المال والأسواق المالية، والحدود الأكثر انفتاحاً. ومن جهة أخرى، فإن حالات النجاح في العقد الماضي التي تستحق الثناء في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة قد أعطت جواً من الثقة، ولم يعد هناك خشية من أن التكتلات الإجرامية لن تُقهر.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن الإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/ يونيه ١٩٩٨ أكد من جديد على الحاجة إلى نهجٍ شاملٍ ومتوازن إزاء مشكلة المخدرات الدولية. وقد حدد أهدافاً وغاياتٍ للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، ما زالت باكستان ملتزمة بها.

٤٠ - ومضى يقول إن باكستان بلغت هدفها المتمثل بالقضاء التام على محصول خشخاش الأفيون بحلول سنة ٢٠٠٠، قبل سنة تقريباً مما كان مقرراً. وقد أمكن تحقيق هذا النجاح بمزيج مناسب من التدخلات الإنمائية وتدابير إنفاذ القوانين على نحوٍ صارم على الأرض. وقد أدت المنظمات القائمة على أساس المجتمع الصغير وجمعيات التنمية القروية دوراً هاماً في ذلك. وأعرب عن امتنان باكستان لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على الدعم الذي قدمه.

٤١ - وأردف يقول إنه رغم أن باكستان كانت قبل عقدين مجتمعاً خالياً من المخدرات، فإنها أصبحت خلال السنوات القليلة الماضية بلداً لعبور المخدرات غير المشروعة، مع زيادة في عدد المدمنين على المخدرات، كنتيجة مباشرة للتطورات في أفغانستان المجاورة. وإن باكستان توصلت إلى استراتيجية شاملة لخفض الطلب على المخدرات، اشتملت على: معالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم؛ وحملة شعبية واسعة النطاق للوعي بالآثار السلبية لإساءة استعمال المخدرات وذلك من خلال المطبوعات ووسائط الإعلام الإلكترونية؛ وحملة تثقيفية وقائية من خلال تدريب المعلمين والعمال الاجتماعيين؛ وبرامج واضحة الهدف وقائمة على المناهج؛ وأفرقة متنقلة للمعلومات بشأن المخدرات تصل إلى المناطق الريفية والنائية؛ وزيادة شعور العمال الصحِّيين المجتمعيِّين؛ وإنشاء مراكز لإزالة السمِّية والمعالجة وإعادة التأهيل. وقال إنه يجري تأليف دراسة استقصائية تقييمية سريعة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بغية قياس مدى إساءة استعمال المخدرات في البلد، وقد شاركت المنظمات غير الحكومية مشاركة تامة في هذا المجهود الوطني.

٤٢ - واستأنف قائلاً إن التدابير التي اتُخذت لوقف تدفق المخدرات إلى البلد اشتملت على ما يلي: جهود المنع الفعَّالة على طول الحدود الباكستانية-الأفغانية؛ وتعزيز التعاون عبر الحدود مع جمهورية إيران الإسلامية؛ وتحسين تبادل المعلومات مع الشركاء؛ وتوفير تدريبٍ ومعداتٍ أفضل للقوة المناهضة للمخدرات؛ وفرض عقوبات صارمة على متاجري المخدرات منها مصادرة الملكية. وقد تم تحقيق نتائج مشجعة، وسيزيد اعتماد خطة العمل الإقليمية مؤخراً في تحسين الحالة.

٤٣ - ومضى يقول إن أفغانستان أصبحت أكبر مصدرٍ وحيدٍ لإنتاج خشخاش الأفيون في العالم. ومما يشجع أنه حصل انخفاض في الإنتاج بنسبة ٢٨ في المائة في السنة الحالية. وقد سجلت جميع المشاريع الثلاثة الرائدة للتنمية البديلة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مقاطعة قندهار انخفاضاتٍ بنسبة ٥٠ في المائة، وهذا ينسجم مع الأهداف المُسقطة. ومن سوء الحظ فإن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات سيُضطر إلى إغلاق مشاريعه الرائدة في أفغانستان في نهاية هذه السنة ما لم يحصل على موارد إضافية. كذلك فإن التنفيذ الفعَّال لخطة العمل لتنفيذ الإعلان

الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات في البلدان المستهلكة سيساعد على خفض إنتاج محاصيل المخدرات غير المشروعة في أفغانستان وفي أمكنةٍ أخرى.

٤٤ - واستأنف قائلاً إن باكستان هي مؤيدٌ قوي للتعاون الدولي في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإن الجريمة المنظمة تشكل تحديات خطيرة لكل مجتمع، وبلغ إجمالي حصائلها، بتقدير تقريبي ٥, ١ ترليون دولار في السنة. وبذلك يوجد احتمال بأن تتوجه الوكالات السياسية والتجارية ووكالات إنفاذ القوانين نحو الجريمة في كلٍ من المجتمعات الفقيرة والغنية. وإن النجاح في إبرام اتفاقيةٍ بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية هو خطوة في الاتجاه الصحيح وفي الوقت المناسب. وهي تعكس التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الأخطار الرئيسية المحدقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن القومي، والاستقرار الاجتماعي لكافة البلدان.

٤٥ - **السيد البين** (المكسيك): أعرب عن تأييد وفد بلده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة ريو، وذكَّر بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة الألفية والدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. ورحَّب بإدراج بندٍ خاصٍ بشأن متابعة الدورة الاستثنائية العشرين في جدول أعمال لجنة المخدرات وأعرب عن ترقب التقرير الذي سيقدمه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في ذلك السياق. كما أعرب عن سروره بأن يعلن أن تقرير حكومة بلده الأولي إلى اللجنة قد قُدِّم في الموعد المحدد. وقال إنه لا بد من مؤشراتٍ ومعايير وبارامتراتٍ مشتركة للتوصل إلى دراسة محايدة وموضوعية لتقرير المدير التنفيذي.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يرحب بقرار لجنة المخدرات عقد جزء وزاري رفيع المستوى في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ مخصص لمتابعة تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، يتوافق تاريخ عقده مع التواريخ التي حددها الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها. وأعرب عن ارتياح وفد بلده الكبير إزاء اعتماد اللجنة للقرار ٤/٤٣ بعنوان "التعاون الدولي على وقاية الأطفال من تناول المخدرات"، استناداً إلى اقتراحٍ مكسيكي، وناشد جميع الدول منح أولوية للأنشطة الموجهة لهذا الغرض، وفقاً لخطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وقال إن وفد بلده يناشد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تخصيص أموالٍ كافية في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ من أجل تنفيذ خطة العمل، على النحو الذي طلبته اللجنة في قرارها ٢/٣٢.

٤٧ - ومضى يقول إن جميع الإجراءات الرامية إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف في مراقبة الاتجار غير المشروع عن طريق البحر يجب أن تلتزم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وأثنى على عمل لجنة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في مراقبة التجارة الدولية بالسلائف الكيميائية المستعملة في صنع المخدرات غير

المشروعة، وأكد على الحاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على هذه المسألة في المستقبل. وقال إن وفد بلده يشعر بالامتنان، على الصعيد الإقليمي، للتقدم الذي أحرزه الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بآلية التقييم المتعددة الأطراف لمنظمة الدول الأمريكية في الإعداد لعرض النتائج الأولية التي توصل إليها في مؤتمر قمة الأمريكيتين الذي سيُعقد في كيبك، بكندا، في نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

٤٨ - وفيما يتصل بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أعرب عن سرور وفد بلده باستكمال مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وعن الأمل في أن تتمكن اللجنة المخصصة، في دورتها الحادية عشرة، من وضع الصيغة النهائية لمشروع البروتوكولات الثلاثة الملحقة بها، التي تتناول الاتجار بالنساء والأطفال، ومكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة بصورة غير مشروعة والاتجار بها، وتهريب المهاجرين براً وجواً وبحراً. وقال إن وفد بلده يؤيد وضع تعريف واسع لمفهوم "الاتجار بالأشخاص" الذي ينسحب على جميع أنواع الاستغلال الجنسي أو الاستغلال المتعلق بالعمل. وينبغي أن يوضع بروتوكول بشأن هذا الموضوع لينص على حماية الضحايا ويصرح بأن رعاية القاصرين هي التزامٌ على الدول الأطراف. وينبغي أن يكون التعاون الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين براً وجواً وبحراً هدف مشروع بروتوكول، لا سيما حيث تكون حياة المهاجر أو أمنه معرضة للخطر، أو حيث يخضع للاستغلال أو المعاملة اللاإنسانية والمهينة. كما ينبغي أن يصون البروتوكول حقوق الإنسان للمهاجرين ويكفل ألا يُعاقب الذين يقعون ضحية للاتجار غير المشروع. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُستكمل مشروع بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة خلال ذلك الشهر.

٤٩ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده تؤيد تماماً وضع مشروعٍ لصكٍ دولي فعَّال لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة لوضع مشروع اتفاقية بشأن هذا الموضوع. وينبغي لمشروع البروتوكول أن يكون صكاً واسع النطاق يُعاقب على جميع أشكال الفساد وينبغي أن يستند إلى دراسة للصكوك القانونية الدولية القائمة التي تصف مختلف أشكال الفساد.

٥٠ - **السيد مي يونكاي** (الصين): قال إنه على الرغم من التدابير الناشطة في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها والطلب عليها، ما زالت هذه المشكلة العالمية تتنامى. فتعاظم العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات أعطت زخماً متزايداً للجريمة عبر الحدود الوطنية المتصلة بالمخدرات، التي لا يخلو بلد منها. وينبغي تعزيز التعاون الدولي لمراقبة المخدرات.

٥١ - وقال إن حكومة بلده بذلت جهوداً ضخمة لتنفيذ التدابير التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بأن سجلت مدمني المخدرات، وشرعت في حملةٍ لحظر المخدرات بين الشباب، وتعاونت مع البلدان المجاورة لزراعة المحاصيل البديلة، وضاعفت جهودها لمصادرة الهيروين والأمفيتامينات والسلائف.

٥٢ - ومضى يقول إن جميع قطاعات المجتمع ينبغي أن تُعبأ من أجل مراقبة المخدرات. وينبغي لهيئات إنفاذ القوانين أن تكافح زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها؛ كما ينبغي لإدارات الصحة أن تعمل على إعادة تأهيل مدمني المخدرات؛ وينبغي للمدارس والأسر أن تقدم تعليماً وقائياً للشباب وغير ذلك من الفئات المعرضة للخطر الشديد. وإن أكثر النهج فعَّالية هو نهجٌ شاملٌ متكامل يتناول المجتمع ككل ويتضمن تدابير في الميادين القانونية والإدارية والاقتصادية والتعليمية.

٥٣ - **السيد كارنزا-سيفوينتس** (غواتيمالا): أعرب عن تأييد وفد بلده للبيان الذي قدمته كولومبيا بالنيابة عن مجموعة ريو.

٥٤ - وقال إن مشكلة المخدرات العالمية تؤثر على غواتيمالا بمختلف الطرق. فنظراً لموقع بلده الجغرافي، استُعمل في الاتجار غير المشروع عن طريق الجو والبر والبحر وإلى حدٍ ما بوصفه مركزاً للجمع والتخزين، في حين أن الظروف الطبيعية جعلت بلده مناسباً لزراعة مختلف المحاصيل غير المشروعة، لا سيما الماريوانا وخشخاش الأفيون. وفضلاً عن ذلك، هناك مؤشرات على زيادة استهلاك المواد التي تسبب الإدمان لدى السكان. وإن تزايد العنف والقوة الاقتصادية للمنظمات الإجرامية العاملة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وصلاتها مع المافيا الدولية يبرر القلق، كما يبرره الأثر الاقتصادي لغسل الأموال. وقال إن الفساد قد تسرب إلى مختلف قطاعات المجتمع والمؤسسات في غواتيمالا.

٥٥ - وفي مجال خفض الطلب، تركزت بعض الجهود على تحديد مدى مشكلة الإدمان. وتؤكد النتائج الأولية وجود زيادة في الاستهلاك بين المراهقين والأطفال. لذلك تركزت الإجراءات على الثقافة الوقائية في المدارس وعلى تشجيع العمل المجتمعي لزيادة الوعي الاجتماعي. وهناك إنجازٌ هامٌ آخر هو التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاعات غير الحكومية لوضع خطةٍ رئيسيةٍ وطنية.

٥٦ - ومضى قائلاً إن حكومة بلده تؤيد تأييداً كاملاً الجهود المبذولة لتعزيز آلية الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وخصوصاً توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قراره ١٩٩٩/٣٠ المؤرخ ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٩٩. وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن بلده يؤيد تدابير مكافحة استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها وتخزينها والاتجار غير المشروع بها التي تنفذها منظمة الدول الأمريكية عن طريق آلية وضعت لذلك الغرض. وعلى الصعيد الثنائي، تتعاون غواتيمالا مع جاراتها في مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والنقل العابر لها. وإن مركز المعلومات المناهض للمخدرات التابع لها ينسق تبادل المعلومات والاستخبارات فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات مع مراكز أمريكا الوسطى الأخرى في المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي. واختتم قائلاً إن الإطار القانوني في غواتيمالا يتطلب تعزيزاً كي يتمكن من معالجة الخطر المتعاظم الذي تشكله مشكلة المخدرات على السيادة القومية وعلى المجتمع.

٥٧ - **السيد سماغولوف** (كازاخستان): تكلم أيضاً بالنيابة عن وفود الاتحاد الروسي وأرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان.

٥٨ - وقال إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها يشكلان أحد أخطر المشاكل التي تواجه البشرية. فالعولمة وتطور التكنولوجيات الجديدة والهياكل الأساسية للنقل تساعد أنشطة المتاجرين بالمخدرات. وإن الصلات بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشكال الأخرى من النشاط الإجرامي كالإرهاب، وغسل الأموال، والتهريب، والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، مدعاة لقلق خاص. فعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي بأسره، تزيد قوة التكتلات الدولية للمخدرات وتصبح أكثر قدرة على الحركة. وهناك سبب آخر للقلق هو ازدياد إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية، لا سيما بين الشباب.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن لهذه العوامل أثراً سلبياً على الحالة الاقتصادية لأي بلد، وعلى حكم القانون فيه، والجو الاجتماعي والنفسي لمجتمعه، وصحة شعبه. لذلك فإن الضرورة الملحة تدعو إلى توحيد جهود جميع الدول في الكفاح المشترك ضد شرور المخدرات في أنحاء العالم. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز آليتها الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأن تصبح هيئة التنسيق لأنشطة الدول الأعضاء في مجال مكافحة المخدرات.

٦٠ - ومضى يقول إن الحكومات التي يتكلم نيابة عنها تؤيد تأييداً كاملاً التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة وتتعاون على نحو فعال مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولا تؤيد الاستراتيجية المحددة في الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية فحسب، بل تؤيد كذلك المواقف الرئيسية المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية، بما في ذلك خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وإن هذه الحكومات تؤكد من جديد التزامها بأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية الثلاث في هذا المجال: اتفاقية عام ١٩٦١ الوحيدة للمخدرات، مع بروتوكول عام ١٩٧٢؛ واتفاقية عام ١٩٧١ بشأن المؤثرات العقلية؛ واتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٦١ - واستطرد قائلاً إن التعاون الإقليمي هو أحد أشد وسائل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات فعالية. وإن الدول التي يتكلم نيابة عنها تنسق الإجراءات والتدابير لهذا الغرض. وقد وافق مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ على برنامج مشترك بين الدول من أجل اتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الجريمة الخطرة في أراضي الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للفترة المنتهية عام ٢٠٠٣، تضمن باباً خاصاً عن المخدرات. ويولى اهتمام ذو أولوية لمسألة إقامة أساس قانوني دولي واف للتعاون. وتم في عام ١٩٩٢ إبرام اتفاق بشأن التعاون بين وزراء الداخلية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما وقعت دوائر الأمن لـ ١٢ دولة في عام ١٩٩٥ على معاهدة متعددة الأطراف بشأن مكافحة الجريمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٦٢ - وقال إن البلدان المعنية ركزت جهودها منذ عام ١٩٩٧ على منع عبور المخدرات غير المشروعة لحدودها. وخلال تلك الفترة، تمت مصادرة ما مجموعه ٧ أطنان من المخدرات، كما تم كشف آلاف من الأنشطة الإجرامية التي تتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتحاول تكتلات المخدرات المنظمة الآن أن تجد طرقاً جديدة عبر حدود رابطة الدول المستقلة وأن توسع تجارة المخدرات في أوروبا الشرقية والوسطى. ووفقاً للمعلومات المتاحة، يحاول المتاجرون بالمخدرات استعمال بلدان رابطة الدول المستقلة كأرض للاختبار، ولتجريب المخدرات الجديدة ولزيادة الطلب عليها على نحو مصطنع. وقال إنه يوجد قلق خاص بشأن الحالة في أفغانستان، التي هي مصدر التدفقات الرئيسية للمخدرات التي تمر عبر بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أوروبا. ووفقاً للتقديرات، يسلك في تلك الطرق ١٥٠٠ طن من المخدرات كل سنة.

٦٣ - واختتم قائلاً إن من المهم أن يقوم المجتمع الدولي ككل بتنسيق جهوده من خلال برامج الأمم المتحدة بغية التأثير على نحو حاسم في تلك الحالة. وإن الحكومات التي يتكلم بالنيابة عنها توافق تماماً على جهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فيما يتعلق بأفغانستان، وخصوصاً خطة العمل الإقليمية التي تم إقراراها مؤخراً مع إطار مجموعة "الستة زائد اثنان".

٦٤ - **السيد زومانيغي** (غينيا): قال إنه كان ينبغي إصدار الوثائق ذات الصلة ببند جدول الأعمال في الوقت المناسب، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة. وإن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي حين أن أساليب الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها تتفاوت من بلد إلى بلد، فإن أثرها يظل واحداً. ودعا إلى مزيد من التعاون الدولي للقضاء على خطر المخدرات، ورحب بنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٦٥ - وأضاف يقول إن وفد بلده شارك بفعالية في الاجتماعات التحضيرية لوضع مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ويحدوه أمل كبير في أن يتم اعتماد مشروع القرار بشأن هذه المسألة في الجلسات العامة. وقال إن حكومة بلده مستعدة للتوقيع والتصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها فور اعتمادها، وتقدر جهود حكومة إيطاليا المبذولة لكفالة أوسع مشاركة ممكنة في المؤتمر السياسي للتوقيع في باليرمو.

٦٦ - واستأنف قائلاً إن غينيا، وهي طرف في كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمشكلة المخدرات، اعتمدت وسنت تشريعات وأنشأت المكتب المركزي لمناهضة المخدرات والمكتب الوطني المشترك بين الوزارات لمراقبة المخدرات. وإن المؤسسات الوطنية لمراقبة المخدرات ووسائط الإعلام والنقابات والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية تشارك جميعاً في حملات بناء الوعي الخاصة بأثر المخدرات في صحة السكان وضعف اقتصاد البلد. وقال في هذا السياق إن حكومة بلده أدرجت، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج مناهضة المخدرات في المناهج المدرسية، ومعاهد التدريب المهني، والجامعات. وتوجد لجنة وطنية تكفل حرق وإتلاف المخدرات والمؤثرات العقلية

المصادرة. غير أنه على الرغم من التزام غينيا القوي بمراقبة المخدرات، فإن جهودها تتعرقل بضعف أهلية الموارد البشرية، والافتقار إلى الموارد المالية والمعدات، ووجود اللاجئين الذي يمثل ١٠ في المائة من السكان.

٦٧ - وأردف يقول إن دور المخدرات في الصراع المسلح مشكلة خطيرة يجب على المجتمع الدولي، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أن يعالجها. وإن الاستفادة من خبراء مراقبة المخدرات في مسائل حفظ السلام ذات أهمية قصوى في ذلك الصدد. وأضاف إن وفد بلده كذلك يشجع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تنسيق أنشطتها الخاصة بالقضاء على الفقر ومراقبة المخدرات في سياق التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه الاهتمام، على أساس الأولوية، إلى المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي يخوض صعوبات مالية خطيرة. وعلى الرغم من العقبات السالفة الذكر، فإن حكومة بلده تضع نهجاً جديدة لمراقبة المخدرات على نحو فعال تأمل في أن تلقى دعماً من المجتمع الدولي.

٦٨ - **السيدة بورزي** (إيطاليا): أعربت عن تأييد وفد بلدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقالت إن من دواعي سرور وفد بلدها أن تستكمل اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أعمالها في تموز/ يوليه. وإن التزام إيطاليا باعتماد صكوك قانونية لمكافحة الجريمة المنظمة يرجع تاريخه إلى المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد في نابولي في عام ١٩٩٤، ومؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي عقد في روما في عام ١٩٩٨. وقالت إن إيطاليا شاركت بفعالية في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية والبرتوكولات الملحقة بها في إطار اللجنة المخصصة. فقد وضعت، مع النمسا، مشروع اقتراح ونص عمل لبروتوكول بشأن تهريب المهاجرين، وهي مسألة تعلق عليها حكومة بلدها أهمية خاصة، وتناولها وزير الخارجية خلال المناقشة في الجلسات العامة.

٦٩ - وأعربت عن الأمل في أن تتوصل اللجنة إلى صيغة نهائية للبروتوكولات الإضافية للاتفاقية التي ستستكملها اللجنة المخصصة بحلول نهاية الشهر. وقالت إن وفد بلدها قدم طلباً إلى رئيس الجمعية العامة لاتخاذ إجراء بشأن مشاريع البروتوكولات في الجلسات العامة لدى استكمالها. وإن حكومة بلدها تأمل في أن تكون جميع الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط في عمل اللجنة المخصصة ممثلة على أرفع مستوى في المؤتمر السياسي للتوقيع، الذي سيعقد في باليرمو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وستُتاح للمشاركين في المؤتمر ندوات وحلقات دراسية بشأن قضايا الجريمة العالمية. وإن حكومة بلدها ترعى مشاركة ممثلين من ٨٠ بلداً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، لكفالة التمثيل الجغرافي العادل. فالمادة ٢١ مكرراً من مشروع الاتفاقية تشجّع الدول الأطراف على تقديم تبرعات كافية ومنتظمة إلى آلية تمويل تابعة للأمم المتحدة توفر مساعدة تقنية لدى تنفيذ الاتفاقية إلى البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها في مرحلة انتقالية. وقالت إن وفد بلدها

سيقدم، في ذلك الصدد، مشروع قرار في اللجنة بعنوان "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"، يتضمن نداء خاصاً إلى الدول الأطراف بأن تسهم في التنفيذ العاجل للاتفاقية.

٧٠ - **السيد باكونياريفو** (مدغشقر): أكد وجود علاقة بين القضاء على الفقر ومنع الجريمة، على النحو الذي أبرزته الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عالم يتحول إلى العولمة". كما ذكر الإشارات إلى احترام حكم القانون، ومكافحة الإرهاب، وإمكانية وضع اتفاقية لمكافحة الفساد، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٧١ - وأردف يقول إنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ قرارا الجمعية العام ١٣١/٥٤ بشأن برنامج الأمم المتحدة المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وخصوصاً قدرتها في مجال التعاون التقني، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وأعرب، في ذلك السياق، عن ترحيب وفد بلده بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في فيينا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، الذي عززته الدورة التاسعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإن وفد بلده يرحب بصورة خاصة باختتام المفاوضات بشأن وضع مشروع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، التي تناولت بالبحث الاتجار بالنساء والأطفال، ومكافحة الصناعة غير المشروعة للأسلحة النارية وقطعها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها، وتهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر أو الجو. وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١٢٩/٥٤، وأعرب عن الأمل في أن تشارك بلدان كثيرة في المؤتمر السياسي للتوقيع، الذي عرضت حكومة إيطاليا بسخاء أن تستضيفه.

٧٢ - ومضى يقول إن مدغشقر صدقت، في عام ١٩٩٩، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وهي تؤيد بالكامل القيام في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١ بعقد مؤتمر دولي بشأن التجارة غير المشروعة بالأسلحة. وفي أثناء مؤتمر قمة الألفية، وقع رئيس مدغشقر على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح، والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال ومواد الأطفال الإباحية. وقال إن مدغشقر هي أيضاً طرف موقع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وشاركت في المفاوضات التي انتهت مؤخراً إلى اعتماد البروتوكول بشأن السلامة الحيوية.

٧٣ - وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى الشروع في مفاوضات بشأن وضع اتفاقية لمكافحة الفساد. وقال إن مدغشقر، على الصعيد الوطني، تكافح الفساد بتحسين جودة المؤسسات الإدارية والقانونية، وبرامج التعليم وبناء الوعي فيما يتعلق بمختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة. وقد تم تنظيم مائدة مستديرة في انتانا ناريفو في أيار/ مايو ١٩٩٩ من قبل المعهد الدولي للحق في التنمية تحت رعاية وزارة العدل ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر، تم بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم حلقة تدريبية بشأن الأخلاق وأمانة المهنة في الخدمة العامة.

٧٤ - وقال إن مدغشقر، بالنسبة لمراقبة المخدرات، عززت هيئتها المشتركة بين الوزارات، المسؤولة عن تنسيق أنشطة مراقبة المخدرات التي تجريها المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز تعاونها مع مؤسسات البلدان الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية. وواءمت تشريعاتها الوطنية لتنسجم مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، وسنَّت في عام ١٩٩٧، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، قانوناً بشأن مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف. ومنذ عام ١٩٩٦، ما زالت تحاول اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال من كافة وجوهه. واختتم قائلاً إن جميع هذه الجهود الوطنية لن تفلح دون وجود تعاون ومساعدة إقليميين ودوليين.

٧٥ - **السيد عبد الله** (بنغلاديش): قال إن حكومة بلده ترحب بوضع مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وإن لدى بنغلاديش قوانين صارمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغير ذلك من أنشطة الجريمة المنظمة، وقد وقعت اتفاقات تعاون مع عدد من البلدان. غير أنه يلزم بذل جهود أكبر على الصعيد الوطني والدولي. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات منسقة لتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين: فالمفاوضات بشأن البروتوكولات الثلاثة الملحقة بمشروع الاتفاقية ينبغي أن تستكمل في الوقت المناسب؛ وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز شراكتها مع الإنتربول، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وغيرهما من المنظمات؛ وينبغي تزويد البلدان النامية بقدر أكبر من الأموال والتعاون التقني كي تكافح الجريمة عبر الحدود الوطنية؛ كما ينبغي أن يزيد الوعي العام من خلال الحملات الإعلامية والتعليم.

٧٦ - ومضى يقول إن بنغلاديش سنَّت قانون مراقبة المخدرات عام ١٩٩٠ وتنظر في سن تشريعات تكميلية لتعزيز تنفيذه. وإن سياسة حكومة بلده تقوم على أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف وتتوخى التعاون الدولي القوي؛ كما إنها أبرمت عدداً من الاتفاقات الثنائية في هذا الميدان.

٧٧ - واستطرد قائلاً إن موقع بلده بين منطقتين رئيسيتين لإنتاج المخدرات، هما الهلال الذهبي والمثلث الذهبي، تجعل بنغلاديش معرضة بصورة خاصة لتجار المخدرات، الذين يستخدمونها كطريق إلى الأسواق الغربية. أما على المستوى المحلي، فقد أدى التوافر السهل وانخفاض الأسعار إلى ازدياد الإدمان على المخدرات بين شباب البلد، الذين نتج عن شعورهم بالخيبة من جراء الافتقار إلى العمالة، والتسلية الصحية، وإلى نظام تعليمي فعَّال، يضاف إليه عدم وجود مستقبل مضمون، فلجأوا إلى العنف، وإساءة استعمال الكحول، والجنوح، واستعمال المخدرات.

٧٨ - واختتم قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في سبل وضع نهج شامل يتضمن تقديم دعم أكبر لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة وتنسيق الأنشطة الدولية، على أن تؤخذ في الاعتبار الصلة بين الأنشطة المتعلقة بالمخدرات وتجارة الأسلحة غير المشروعة؛ والاتجار بالبشر؛ والتجارة غير المشروعة بالموارد الوطنية، بما في ذلك الأحجار الكريمة والمعادن والأخشاب.

٧٩ - **السيدة زغبية** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن الجريمة عبر الحدود الوطنية تشكل خطراً على أمن واستقرار العديد من الدول والمجتمعات. وإن خلق مجتمع خال من الجريمة يعتبر ضمن أهم المستهدفات الرئيسية لبلدها، الذي سنّ تشريعات مناسبة لهذا الغرض. وأكدت على حق كل دولة في صياغة تشريعاتها لمنع الجريمة انطلاقاً من خياراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

٨٠ - وأثنت على الأمم المتحدة لجهودها المبذولة فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ورحبت بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المخصصة في إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها. وقالت إن القضاء على الفقر لا بد منه لإيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الجريمة. وإن على البلدان المتقدمة النمو مسؤولية تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية والعلمية للدول النامية. وإن الأمم المتحدة تؤدي دوراً أساسياً في دعم التعاون القضائي وتعزيز التشريعات الوطنية. لذلك فإن مما يدعو إلى القلق أن تؤثر الحالة المالية للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تأثيراً بالغاً في قدرته على أداء خدماته. وحثّت لذلك على دعم المعهد وتمكينه من القيام بوظيفته الحيوية.

٨١ - وأضافت قائلة إنه على الرغم مما حققه المجتمع الدولي من تقدم بصدد محاربة أشكال الجريمة المنظمة، فإن مما يدعو إلى القلق استمرار بعض الدول في اللجوء إلى الصمت إزاء المبالغ المالية الموظفة في مشاريعها التنموية الاقتصادية من قبل الجماعات الإجرامية التي تبغي غسل الأموال المستحصلة من الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية.

٨٢ - ومضت تقول إنه تم التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية بشأن القضاء على مختلف أشكال الجريمة. غير أنه لا زالت هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وتوسيع النظام الدولي للعدالة الجنائية بحيث يشمل جرائم كالإبادة الجماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥

- - - - -